

خلف الجرم لان الرخصة منوطه باليس وهو الجرم معصية
وقد الموقوف ليس معصية لذاتها لكونه لسانا للاستقلال
على حقه الفم وهذا هو الذي نزل المعصية بخلاف المحرم
اوه من الاشياء الموطقة اه شوبري يقول الرخص لا تنطق
بالمعاصي اذ لا يكون سببها الجرم لها معصية خالصة
النعم بخلاف الرضوخ في سبع وعشرين صورة لا يتحقق فيه
ولا تنزل ثلثه ولا يجب الايضاح في اصول الشرف للتحقق ولا
يستحق تحليله ولا يصح الاجتهاد ولا يصح قبل الاستحسان
ولا قبل دخول الوقت ولا للتعلم المطلق في وقت الكراهة اذا
اراد ان يعلبه فيه ولا ان يعلبه في حياضه الا بعد زوالها على
النهي ولا يرق الحرك ويحرم بالوجه واليدن ولا يجمع
به بينه فرضين كخضعة التعمد وصلاتها ويختاره كما نفل
ولا يصح الفرضية بتسميم الناقله وبعد المصلحة في حاله
شبه وجود الماء واصل بالنعم صلاة قراية انا ان اشأها
طلت ان كانت لا تسقط فترها بالتعمد وبعد العاصي
ما لسفر لفظة الماء ولا يصح من العاصي استغفره اذا كانت
قائمة ما يحتاجه للمطرش ويقال له انه تنه استبحته والاد
فلا كما لو اراد ان ياكل السنه فلا ياكل من ما قبل التوبة ولا يصح
بغيره على الحنفين اذا كانت لفظة الماء ويجب فيه تحليل الاصابع
ان لم يفترها الا للضرر ويجب قيادته بحسب تقادد الاضغاث
الفروض والحد وعده في الرضوخ او اني بها ما مثل وبين
تقديره بحسب تقدير الاعضاء المستوية ايضا كالكفين والخصم
والاستشاقه اذا كانت الجمل معلة تلخ من انما فيتم سبب

عن

عن غسل الكفين المسنون اذا كان معاملة واذا دخل وقت
غسل اليدين يسمي شيئا واحدا العلة التي في الكفين ويصل
بالده ورويتها لما لا حاصل مع القدرة على استعماله وتوهم الماء
ويوجدان تنه وبان سمي شيئا بقوله عندي ما امر من
حاشية التها بهم على في الروضة
في الزاوية
الجاسدية في حكمها في الجاسه وسيا في ان حكمها
الوجوه سواء كانت مغلظة او متوسطه او مخففة وان اختلفت
الكيفية وان كان المبروا بالجملة عينيه او حكمه وليس
المراد بها الاعيان حتى تكون قاصرة على الجاسية النسبة
وكان الاوجه ان تقول في بيان الجاسية وازالها الاثبات
تقال المعص الاذلة وما رها تان لها كقوة الجاسية
وقال في ذلك انما قصر على الاذلة لانه يلزم فيها صلات
الجاسية في الاذلة وازالها بالماء من خصوصياتها
فكانت قلنا انقطع من غير الجوانه هو وقد صرح بذلك
الحارث عنده قول يقال ربنا ولا تجعل علينا امر كما جعلته
على الذين من قلنا يعني اليهود فبناه لانه دعينا
كما شهد دين على اليهود من قلنا وذلك ان الله تعالى امر
باداء اموالهم بركاه ومن اصاب ثوبه منهم نجاسة فظفها
ومن اصابه ذنبا اصبح وذنبا مكتوب على بانه ويخود ذلك
من الاثقال فسال المؤمنون عنهم ان يرض عنهم ذلك
وقيل جابه الله تعالى دعاهم عشره وخفف عنهم فضله
وكبره فقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج
وما في بعض المقالات من قطع جلودهم على جلود

فصل

Copyrighted University